AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4203 | الأربعاء | 15 رجب 1443 هـ | 16 فبراير 2022 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

مجلس إدارتها يوصي بتوزيع أرباح نقدية 65 فلسا للسهم

«البورصة» تحقق 15.9 مليون دينار أرباحاً صافية خلال 2021

إجمالي الإيرادات التشغيلية 31 مليون دينار بارتفاع سنوي 39.7 في المئة

العصيمي: قمنا بتنظيم العديد من المنتديات الافتراضية والجولات التسويقية بمشاركة 20 شركة كويتية مدرجة

في اجتماع لأعضاء مجلس إدارتها في 15 فبراير 2022، أعلنت بورصة الكويت عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 15.9 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، أي بزيادة بنسبة 26.3 % من 12.6 مليون دينار وذلك بعد استبعاد الأرباح غير المتكررة بقيمة نحو 13.2 مليون دينار كويتي، والتي جاءت بعد تحول الاستثمار بالشركة الكويتية للمقاصة من شركة زميلة إلى شركة تابعة ودمج بياناتها المالية في الربع الثالث من عام 2020.

كما أعلنت الشركة عن تسجيل إجمالي إيرادات تشغيلية بقيمة 31 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، أي بنسبة زيادة قدرها 39.7% مقارنة بنفس الفترة من العام 2020، حيث بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 22.2 مليون دينار كويتي، بينما ارتفع صافي الربح التشغيلي ليبلغ 18.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة زيادة قدرها 56.5 % من 11.8 مليون دينار كويتي.

ذلك وبلغ إجمالي موجودات بورصة الكويت حوالي 110.4 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، أي بزيادة 6 % مقارنة بإجمالي موجوداتها للفترة المقارنة من العام 2020 والبالغ 104.2 مليون دينار كويتي. كما ارتفعت حقوق المساهمين العائدة لمساهمي بورصة الكويت بنسبة 14.8 % من 52.8 مليون دينار كويتي إلى 60.6 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

وفي هذ السياق، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 65 فلسا للسهم الواحد (خاضعة لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة).

تعليقاً على ذلك، قال حمد مشاري الحميضي، رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت: "سجلت بورصة الكويت أرباحاً بلغت 15.9 مليون دينار كويتي للعام 2021، مع تحسن ملحوظ في العديد من المؤشرات الرئيسية، مما يؤكد ما تتمتع به الشركة من ملاءة مالية صلبة ونموذج أعمال مرن واستراتيجية استباقية راسخة. كما تواصل البورصة دورها في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحقيق رؤية "كويت جديدة 2035" وترسيخ مكانة سوق المال الكويتي كسوق إقليمي رائد، والكويت كوجهة استثمارية عالمية."

كما أضاف الحميضي: "تلتزم الشركة بجهودها الحثيثة لتطبيق قواعد الحوكمة ومعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كجزء من استراتيجيتها للاستدامة المؤسسية التي تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. أود أن أشكر زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي بورصة الكويت الأكفاء على جهودهم الحثيثة لتطوير الشركة وسوق المال الكويتي."

بلغت القيمة السوقية لسوق المال الكويتي في عام 2021 حوالي 41.4 مليار دينار كويتي، بزيادة حوالي 28.5 % عن عام 2020، اضافة الى ارتفاع حجم التداول بأكثر من 57.9 % من 53.6 مليار إلى حوالي 84.6 مليار صفقة، في حين شهدت القيمة المتداولة زيادة بنحو 26.6 %، من حوالي 10.8 مليار دينار كويتي إلى نحو 13.6 مليار دينار كويتي.

هذا وجاءت القيمة السوقية للسوق "الأول" 31.1 مليار دينار كويتي، حيث تم تداول ما يقرب من 21.7 مليار سهم بقيمة 8 مليارات دينار كويتي في أكثر من 1.1 مليون صفقة، فيما بلغت القيمة السوقية للسوق "الرئيسي" 10.3 مليار دينار كويتي، بأكثر من 62.9 مليار سهم وبقيمة تجاوزت 5.6 مليار دينار كويتي في أكثر من 1.9 مليون صفقة.

من جهته، عقب الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي على هذه النتائج، قائلاً: "شهدت بورصة الكويت زيادة ملحوظة في قيمة وحجم التداول، نتيجةً لارتفاع التداولات في السوق "الرئيسي" وادراج ثلاث شركات فيه، وهو بلا شك انعكاس للثقة المتزايدة للمستثمرين. ذلك وعززت بورصة الكويت سلسلة منتجاتها من خلال طرح تداول حقوق الأولوية وتقديم التداول بالهامش بالتعاون مع هيئة أسواق المال، بهدف إعطاء الأدوات التمويلية والفرص الاستثمارية للمتداولين."

كما أضاف العصيمي: "تعمل بورصة الكويت باستمرار على الترويج لسوق المال الكويتي حول العالم، وتسليط الضوء على فرص الاستثمار الفريدة التي يوفرها. خلال عام 2021، وفي هذا الإطار قمنا بتنظيم العديد من المنتديات الافتراضية والجولات التسويقية بمشاركة أكثر من 20 شركة كويتية مدرجة، وقد تضمنت هذه المنتديات جلسات مع العديد من كبرى شركات الاستثمار وإدارة الأصول وسلسلة من الاجتماعات الفردية مع المستثمرين المؤسسيين. كما تواصل الشركة العمل على تطوير بنيتها التحتية وإطار العمل التشغيلي وتستمر بالتزامها بتطوير سوق مالي قوي يتمتع بسيولة عالية ومصداقية، وتعزيز مكانة بورصة الكويت في المنطقة والمساهمة في جهود تحويل دولة الكويت إلى وجهة استثمارية عالمية."

قامت بورصة الكويت بتنفيذ العديد من الخطوات لخلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال مواكبة الممارسات والمعايير العالمية، لتكون بذلك قد خطت بوضوح معالم مستقبل استثماري مشرق تكون فيه الكويت وجهة استثمارية إقليمية وعالمية، وتعتمد في ذلك على استراتيجية من عدّة محاور لتحقيق رؤيتها وأهدافها، وذلك من خلال خلق قاعدة مصدرين جاذبة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، بالإضافة الى تطوير وطرح منتجات أكثر شمولية، وتطوير بنية تحتية وبيئة عمل بمعايير عالمية.

والجدير بالذكر أنه قد تم تفعيل نتائج المراجعة السنوية لتقسيم السوق مؤخراً، والتي أسفرت عن ترقية شركة واحدة الى السوق "الأول" ووضع تسع شركات على قائمة الشركات القابلة للتأهيل للسوق "الأول" بعد استيفاء هذه الشركات لمعايير ومتطلبات التأهيل إلى السوق الذي يضم نخبة الشركات المدرجة.

عملت بورصة الكويت منذ التأسيس على إنشاء بورصة موثوقة مبنية على المصداقية والشفافية، وخلق سوق مالي مرن يتمتع بالسيولة، ومنصة تداول متقدمة، بالإضافة إلى تطوير مجموعة شاملة من الإصلاحات والتحسينات التي جعلتها ترتقي إلى أعلى المستويات الإقليمية والدولية. كما قامت الشركة بتنفيذ العديد من إصلاحات السوق وتقديم الكثير من المنتجات على مدى السنوات الماضية ضمن خططها الشاملة لتطوير السوق.

محمد العصيمي

حمد الحميضي

انفوغرافيك توضيحي عن أداء البورصة خلال العام

الحميضي: تحسن نشاط المؤشرات الرئيسية يؤكد تمتع الشركة بملاءة مالية صلبة ونموذج أعمال مرن وإستراتيجية استباقية راسخة

جلسة مرتفعة للمؤشرات.. و«العام» يصعد 29.55 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 29ر55 نقطة ليبلغ مستوى 7488ر02 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر40 في المئة.

وتم تداول 279ر7 مليون سهم عبر 13535 صفقة نقدية بقيمة 72ر3 مليون دينار (نحو 231ر3 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 37ر99 نقطة ليبلغ مستوى 6299ر97 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر61 في المئة من خلال تداول 153ر5 مليون سهم عبر 7295 صفقة نقدية بقيمة 23ر4 مليون دينار (نحو 74ر88 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 26ر59 نقطة ليبلغ مستوى 8103ر24 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر33 في المئة من خلال تداول 126ر16 مليون سهم عبر 6240 صفقة بقيمة 48ر8 مليون دينار (نحو 156ر16 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 20ر97 نقطة ليبلغ مستوى 6603ر28 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر32 في المئة من خلال تداول 113ر2 مليون سهم عبر 4056 صفقة نقدية بقيمة 14ر18 مليون دينار (نحو 45ر3 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس نحو 279.77 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 13.535 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة 72.32 مليون دينار بزيادة 9.8 % عن سيولة أمس الأول البالغة 65.85 مليون دينار.

وصعدت مؤشرات 9 قطاعات أمس يتصدرها الاتصالات بنمو معدله 1.33 %، بينما تراجع 3 قطاعات يتصدرها الرعاية الصحية بواقع 0.66 %، في حين استقر قطاع المنافع وحيداً.

وجاء سهم "الرابطة" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بارتفاع نسبته 8.21 %، فيما تصدر سهم "الإعادة" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 4.81 %.

وتصدر سهم "أهلي متحد – البحرين" نشاط السيولة بقيمة 10.23 مليون دينار مرتفعاً بنحو 2.08 %، بينما تصدر سهم "جي إف إتش" نشاط الكميات بتداول 39.90 مليون سهم مرتفعاً بواقع 1.01 %.

وقال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والإستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إن المؤشر العام لبورصة الكويت ارتفع بشكل جيد ليتداول عند أعلى مستوياته المسجلة على الإطلاق.

وأوضح دياب أن ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته في سبع سنوات كان المحفز الأساسي لمحافظة السوق على مكاسبه.

وبين أن ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة ناجم عن التوترات الحاصلة بين روسيا والغرب فيما يخص أوكرانيا، والمخاوف من غزو مُحتمل للقوات الروسية لأوكرانيا وتعطل إمدادات الطاقة حيث تعتبر روسيا من أكبر المنتجين في العالم.

وأشار إلى أنه على الرغم من أن المستويات المرتفعة لأسعار النفط تعتبر مهمة لاقتصادات المنطقة والكويت حيث تخفف من عجز الميزانية؛ الأمر الذي يُحفز على تسارع النمو في عدة قطاعات لكن قد يكون هناك بعض الحذر في الفترة القادمة وذلك انتظاراً لما تؤول إليه الأمور للأزمة الجيوسياسية القائمة والتداعيات التي قد تترتب على ذلك الأمر.

وقال دياب إن التصريحات الأخيرة التي تُشير إلى تراجع القوات الروسية التي كانت بمحاذاة الحدود الأوكرانية إلى قواعدها بعد الانتهاء من التدريبات، خففت من التوتر السياسي؛ مما أدى إلى انتعاش أسواق الأسهم العالمية.

بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت

«المركزي» يطلق حملة «لنكن على دراية» للعام الثاني

ضمن جهود بنك الكويت المركزي المستمرة لتعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، وضمن توجيهاته نحو توسيع وتعزيز دور القطاع المصرفي الكويتي في المسؤولية المجتمعية، يُعلن بنك الكويت المركزي في تصريح مشترك مع اتحاد مصارف الكويت عن إطلاق فعاليات حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" للعام الثاني التي تهدف إلى نشر الثقافة المالية لدى أوسع شريحة من المجتمع، وزيادة الوعي لدى الجمهور بدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك على الوجه الأمثل.

جاء ذلك في تصريح لمحافظ بنك الكويت المركزي د. محمد يوسف الهاشل أشار فيه إلى أن إطلاق الحملة التوعوية المصرفية "لنكن على دراية" للعام الثاني يأتي إثر النتائج الإيجابية التي حققتها الحملة التي انطلقت في بداية سنة 2021 بإشراف بنك الكويت المركزي، وبالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت بمشاركة جميع البنوك الكويتية.

وأكد المحافظ أهمية مثل هذه الحملات التي توفر وسيلة فاعلة لتوعية عملاء البنوك بحقوقهم التي يحرص المركزي على حمايتها عبر تعليماته الرقابية للجهاز المصرفي. منوهًا إلى تنوع المواضيع التي تشملها الحملة في نسختها الثانية، ومن بينها التوعية بمخاطر عمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية التي تستهدف العملاء بطرق متنوعة، سواء عبر البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية على تطبيقات الهواتف الذكية، أو حتى المكالمات الهاتفية، حيث تُستخدم تلك الوسائل بغرض الحصول على المعلومات المصرفية السرية للعميل مثل رقم حسابه ورقمه السري ورقم OTP وذلك بغرض سرقة الأموال أو سرقة البيانات الشخصية، إضافة إلى إعادة استعراض مواضيع الحملة التي طرحت العام الماضي بأسلوب وطريقة جديدة، كما ستغطي الحملة عديدًا من المواضيع المستجدة الأخرى.

وأشار المحافظ إلى أن التوعية والتثقيف هو نهج متواصل ودائم لدى بنك الكويت المركزي ولن يتوقف في ظل التطور الهائل للخدمات المصرفية والمالية، التي استفادت من ثورة الاتصالات والإنترنت، للتوسع بخدماتها ومنتجاتها وتلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء، وبلا شك أنها خلقت بذات الوقت تحديات ومخاطر يتوجب مواجهتها، وإشراك العملاء في حماية بياناتهم والحفاظ على سريتها، ورفع مستوى الوعي لديهم. ومن جانبه قال رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل عبدالوهاب الماجد إن حملة "لنكن على دراية" هي تتويج للتعاون الوثيق بين بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت من أجل خلق توعية مصرفية ومالية لدى جميع عملاء القطاع المصرفي في دولة الكويت من خلال تطوير محتوى إعلاني وإعلامي يستهدف جميع الشرائح والفئات والجنسيات ويساهم في زيادة وتعميق الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع. وأضاف رئيس اتحاد مصارف الكويت أن الاتحاد حريص على دعم ومساندة المجتمع من خلال هذه الحملة وكجزء من المسؤولية الاجتماعية لجميع البنوك الكويتية مشيراً أن الحملة ستكون إحدى الوسائل المستدامة للتواصل مع المجتمع ومكوناته. ويذكر أن الحملة توظف عديدًا من الوسائل والقنوات، حيث تشتمل على فيديوهات توعوية وتصريحات صحفية ومواد تعريفية، وذلك عبر كافة قنوات التواصل وخصوصًا القنوات الرقمية، وحسابات بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية واتحاد مصارف الكويت على منصات التواصل الاجتماعي، وفروع البنوك وغيرها من نقاط التواصل مع الجمهور بما يضمن أوسع انتشار لرسالة الحملة، وتفاعل الجمهور معها. ومن الجدير بالذكر أن حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" في عامها الأول قد نجحت في الوصول إلى شريحة واسعة من الجمهور حيث وصل عدد المشاهدات إلى ما يقارب 100 مليون مشاهدة من خلال منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، كما يجدر التنويه في هذا الصدد بتعاون عديد من الجهات من بينها وزارة الإعلام ووزارة الداخلية وهيئة أسواق المال ووحدات الجهاز المصرفي الكويتي وغيرها من الجهات. هذا وسوف تستمر الحملة التي يشرف عليها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية على مدار العام.